



Distr.: General
3 June 2013
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر



لجنة العلم والتكنولوجيا

تقرير لجنة العلم والتكنولوجيا عن أعمال دورتها الاستثنائية الثالثة المعقودة في بون في الفترة من ٩ إلى ١٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٣

المقرر: السيد ستيفان سومر (الاتحاد الأوروبي)

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٣-١	أولاً - افتتاح الدورة
٣	١٤-٤	ثانياً - المسائل التنظيمية
٣	٧-٤	ألف - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
٤	١١-٨	باء - الحضور
٦	١٢	جيم - الوثائق
٦	١٤-١٣	دال - فريق الاتصال المفتوح باب العضوية
٧	٥٨-١٥	ثالثاً - التوصيات المتعلقة بالبند ٢-٤ من جدول الأعمال
		ألف - إعادة صياغة عمل لجنة العلم والتكنولوجيا وفقاً للخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠١٨-٢٠٠٨)
٧	٣٠-١٦	باء - التقدم المحرز في تنقيح مؤشرات الأثر المتصلة بالأهداف الاستراتيجية ١ و ٢ و ٣ الواردة في الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠١٨-٢٠٠٨)
٩	٣٨-٣١ (٢٠١٨-٢٠٠٨)

١٠	٥٥-٣٩(٢٠١٨-٢٠٠٨)	جيم- استعراض وتقييم المعلومات العلمية الواردة من الأطراف والكيانات المبلغة الأخرى، ولا سيما المعلومات المتعلقة بمؤشرات الأثر المتصلة بالأهداف الاستراتيجية ١ و ٢ و ٣ الواردة في الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية
١٤	٥٨-٥٦	دال- اعتماد تقرير لجنة العلم والتكنولوجيا

المرفقات

١٥	الأول - الوثائق المعروضة على لجنة العلم والتكنولوجيا في اجتماعها الاستثنائي الثالث الفاصل بين الدورتين
١٧	الثاني - الإجراءات والنتائج الأولية للمؤتمر العلمي الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
٣٣	الثالث - موجز التوصيات الأولية التي أعدها الفريق الاستشاري المخصص المؤلف من خبراء تقنيين المعني بتنقيح مؤشرات الأثر

أولاً - افتتاح الدورة

- ١ - عُقدت الدورة الاستثنائية الثالثة للجنة العلم والتكنولوجيا (اللجنة) برئاسة أنطونيو روشا ماغالهايس (البرازيل) في بون بألمانيا في الفترة من ٩ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وعقدت اللجنة جلستين في صبيحة ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ وعشية ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣.
- ٢ - وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، افتتح رئيس اللجنة الدورة ورحب بجميع الأطراف والمراقبين.
- ٣ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (الاتفاقية).

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ١ من جدول الأعمال)

- ٤ - نظرت اللجنة، في جلستها الأولى المعقودة في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، في البند ١ من جدول الأعمال المعنون "إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل"، الذي كانت معروضة عليها بشأنه مذكرة من الأمانة ترد في الوثيقة ICCD/CST(S-3)/1/Rev.1.
- ٥ - وفي الجلسة نفسها، أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة ICCD/CST(S-3)/1/Rev.1، ووافقت على تنظيم أعمال الدورة كما ورد في المرفق الثاني من جدول الأعمال المؤقت. وفيما يلي جدول الأعمال:

- ١ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- ٢ - إعادة صياغة عمل لجنة العلم والتكنولوجيا وفقاً للخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨):
- (أ) الإعداد للمؤتمر العلمي الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛
- (ب) النتائج الأولية للمؤتمر العلمي الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بشأن "التقييم الاقتصادي للتصحر والإدارة المستدامة

للأراضي ومدى قدرة المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة على التكيف"؛

(ج) الإعداد للمؤتمر العلمي الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بشأن "مكافحة التصحر/تدهور الأراضي والجفاف من أجل التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة: مساهمة العلم والتكنولوجيا والمعارف والممارسات التقليدية".

٣- التقدم المحرز في تنقيح مؤشرات الأثر المتصلة بالأهداف الاستراتيجية ١ و ٢ و ٣ الواردة في الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨).

٤- استعراض وتقييم المعلومات العلمية الواردة من الأطراف والكيانات المبلغة الأخرى، ولا سيما المعلومات المتعلقة بمؤشرات الأثر المتصلة بالأهداف الاستراتيجية ١ و ٢ و ٣ الواردة في الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨).

٥- اعتماد تقرير لجنة العلم والتكنولوجيا.

٦- وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، انتخبت اللجنة بالتزكية السيد ستيفان سومر (الاتحاد الأوروبي) نائباً للرئيس من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى للماء المنصب الشاغر نتيجة لاستقالة السيد نيكولاس هانلي (الاتحاد الأوروبي).

٧- وفي الجلسة الأولى أيضاً، عينت اللجنة نائب رئيس اللجنة، السيد ستيفان سومر (الاتحاد الأوروبي)، مقررراً للدورة.

باء- الحضور

٨- حضر الدورة الاستثنائية الثانية للجنة ممثلو الدول ال ٩٥ التالية الأطراف في الاتفاقية (انظر ICCD/CST(S-3)/INF.3):

الاتحاد الأوروبي	إريتريا	أوكرانيا
إثيوبيا	إسرائيل	آيرلندا
أذربيجان	ألمانيا	إيطاليا
الأرجنتين	إندونيسيا	باكستان
الأردن	أنغولا	البرازيل
أرمينيا	أوغندا	بربادوس

البرتغال	ساموا	مالي
بلغاريا	سان تومي وبرينسيبي	ماليزيا
بنغلاديش	سري لانكا	مدغشقر
بنن	السنغال	مصر
بوتان	سوازيلند	المغرب
بوتسوانا	سويسرا	المكسيك
بور كينا فاسو	الصين	ملاوي
بوروندي	طاجيكستان	موريتانيا
البوسنة والهرسك	غابون	موزامبيق
بيرو	غامبيا	ميانمار
بييلاروس	غانا	ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)
تايلند	غيانا	ناميبيا
توغو	غينيا	ناورو
تونس	غينيا الاستوائية	النرويج
جزر كوك	فرنسا	النمسا
جزر مارشال	الفلبين	نيبال
جمهورية الكونغو الديمقراطية	فنلندا	النيجر
جمهورية تترانيا المتحدة	فييت نام	نيجيريا
جمهورية كوريا	قيرغيزستان	الهند
جمهورية مقدونيا	كمبوديا	هندوراس
اليوغوسلافية السابقة	كوبا	هولندا
جمهورية مولدوفا	كوستاريكا	الولايات المتحدة الأمريكية
جنوب أفريقيا	كينيا	اليابان
جورجيا	لاتفيا	اليمن
دومينيكا	ليبيريا	
الرأس الأخضر	ليتوانيا	
زمبابوي	ليسوتو	

٩- وكانت منظمات الأمم المتحدة ومكاتبها ووكالاتها المتخصصة التالية مُمثّلة في الدورة:

اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

اتفاقية التنوع البيولوجي

أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

جامعة الأمم المتحدة

١٠- وكانت أربع منظمات حكومية دولية وعشر منظمات من المجتمع المدني مُمثّلة أيضاً في الدورة.

١١- وشارك الحاضرون المذكورون أعلاه أيضاً، إلى جانب ١٨٩ عالماً، في المؤتمر العلمي

الثاني للاتفاقية، الذي افتتح أعماله في عشية ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ واختتمها صبيحة ١٢

نيسان/أبريل ٢٠١٣ (انظر المرفق الثاني).

جيم- الوثائق

١٢- ترد في المرفق الأول الوثائق المقدّمة من أجل النظر فيها خلال الدورة الاستثنائية

الثالثة للجنة العلم والتكنولوجيا.

دال- فريق الاتصال المفتوح باب العضوية

١٣- بناء على دعوة من رئيس اللجنة، اجتمع فريق اتصال مفتوح باب العضوية خلال

أمسيات الدورة الاستثنائية الثالثة للجنة العلم والتكنولوجيا في الفترة من ٩ إلى ١١ نيسان/

أبريل ٢٠١٣ بهدف تيسير استعراض البند ٤ من جدول الأعمال: "استعراض وتقييم

المعلومات العلمية الواردة من الأطراف والكيانات المبلغة الأخرى، ولا سيما المعلومات

المتعلقة بمؤشرات الأثر المتصلة بالأهداف الاستراتيجية ١ و ٢ و ٣ الواردة في الخطة وإطار

العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨)".

١٤- وفي الاجتماع الأول، المعقود في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، اتفقت اللجنة على تعيين

نائب رئيس اللجنة، السيد أمجد طاهر فيرك من باكستان، رئيساً لفريق الاتصال المفتوح باب

العضوية.

ثالثاً - التوصيات المتعلقة بالبند ٢-٤ من جدول الأعمال

١٥- إن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في هذا التقرير تجميع موجز للأفكار والاقتراحات والمقترحات المقدمة من مختلف الوفود أثناء الدورة الاستثنائية الثالثة للجنة العلم والتكنولوجيا. ويحدّد هذا التقرير الإجراءات المحتملة التي يمكن اتخاذها على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية، بعد أن ينظر مؤتمر الأطراف فيها ويتخذ ما هو مناسب من مقررات بشأنها وفقاً لأحكام الاتفاقية.

ألف - إعادة صياغة عمل لجنة العلم والتكنولوجيا وفقاً للخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨)
(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٦- نظرت اللجنة في جلستها الأولى، المعقودة في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، في البند ٢ من جدول الأعمال المعنون "إعادة صياغة عمل لجنة العلم والتكنولوجيا وفقاً للخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨)".

١٧- ونظرت اللجنة، في الجلسة الأولى أيضاً، في البند الفرعي (أ) المعنون "الإعداد للمؤتمر العلمي الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر"، الذي عُرضت عليها بشأنه مذكرتان أعدتهما الأمانة تردان في الوثائق ICCD/CST(S-2)/2 والتصويبات ١ و٣/ICCD/CST(S-3) والتصويبين ١ و٢.

١٨- وأحاطت اللجنة علماً بالوثائق المشار إليها في الفقرة ١٧ أعلاه.

١٩- وأقرت الأطراف بالجهود التي تبذلها المؤسسة الرائدة "منتدى دافوس للمخاطر العالمية" وأمانة الاتفاقية، وفق توجيهات مكتب اللجنة، فيما يتصل بإنجاح تنظيم المؤتمر العلمي الثاني للاتفاقية رغم الصعوبات الناجمة عن التغيير الذي طرأ في وقت متأخر على تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر.

٢٠- وأحاطت الأمانة علماً بتوصيات بعض الأطراف الرامية إلى زيادة تحسين عملية تنظيم المؤتمرات العلمية للاتفاقية.

٢١- وأبلغت الأمانة اللجنة بأن عملية تقييم للمؤتمر العلمي الثاني للاتفاقية قد بدأت لتوها ويضطلع بها خبير مستقل. وستُعرض النتائج على اللجنة في دورتها الحادية عشرة.

٢٢- وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، نظرت اللجنة في البند الفرعي ٢(ب) المعنون "النتائج الأولية للمؤتمر العلمي الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة

التصحّر بشأن "التقييم الاقتصادي للتصحّر والإدارة المستدامة للأراضي ومدى قدرة المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة على التكيف".

٢٣- وأحاطت اللجنة علماً بالنتائج الأولية للمؤتمر العلمي الثاني للاتفاقية، الذي أعده منتدى دافوس للمخاطر العالمية واللجنة الاستشارية العلمية وقدمه إلى اللجنة منتدى دافوس للمخاطر العالمية. وترد إجراءات المؤتمر العلمي الثاني للاتفاقية ونتائجه في المرفق الثاني لهذه الوثيقة.

٢٤- وأحاطت الأمانة علماً بالتعليقات التي أدلى بها بشأن النتائج الأولية للمؤتمر العلمي الثاني للاتفاقية. وأعربت بعض الأطراف عن قلقها إزاء عبارتي "القضاء على تدهور الأراضي" و"نهج التخلص نهائياً من تدهور الأراضي" (انظر الفقرتين ٤٣ و ٤٦ من المرفق الثاني). وعلاوة على ذلك، أعربت بعض الأطراف عن قلقها إزاء عبارة "إنشاء" إطار خاص بتدهور الأراضي والتربة والتصحر والإدارة المستدامة للأراضي" (انظر الفقرة ٦٩ من المرفق الثاني). واتفقت اللجنة على إصدار الوثيقة الختامية النهائية للمؤتمر العلمي الثاني للاتفاقية، التي سيعدها مؤتمر دافوس للمخاطر العالمية واللجنة الاستشارية العلمية، كوثيقة إعلامية للدورة الحادية عشرة للجنة العلم والتكنولوجيا.

٢٥- واستناداً إلى مقترحات مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا، طلبت الأطراف إلى أمانة الاتفاقية أن تبث برسائل إلى الأطراف تتضمن النتائج الأولية ومجموعة من الأسئلة الرئيسية داعية إياها أن تدلي بآرائها وتعليقاتها.

٢٦- واتفقت اللجنة على أن تعد أمانة الاتفاقية، عقب تلقي ردود الأطراف، وثيقة لما قبل الدورة تجمع التوصيات المقدمة من الأطراف لتنظر فيها اللجنة في دورتها الحادية عشرة.

٢٧- وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، نظرت اللجنة في البند الفرعي ٢(ج) المعنون "الإعداد للمؤتمر العلمي الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بشأن "مكافحة التصحر/تدهور الأراضي والجفاف من أجل التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة: مساهمة العلم والتكنولوجيا والمعارف والممارسات التقليدية"، الذي عُرضت عليها بشأنه مذكرة أعدتها الأمانة ترد في الوثيقة ICCD/CST(S-3)/4 والتصويب ١.

٢٨- وأحاطت اللجنة علماً بالوثيقة ICCD/CST(S-3)/4 وتصويبها، وكذلك بالتقدم المحرز في الإعداد للمؤتمر العلمي الثالث للاتفاقية الموجز في تلك الوثيقة.

٢٩- وأعربت اللجنة أيضاً عن ترحيبها بالاتحاد المعني بالمعارف العلمية والتقليدية للتنمية المستدامة الذي اختاره مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا وسيقوم المؤتمر العلمي الثالث للاتفاقية تحت توجيه مكتب اللجنة.

٣٠- وأخطرت الأمانة الأطراف بأن الاجتماع الأول للجنة التوجيهية للمؤتمر العلمي الثالث للاتفاقية سيعقد يوم السبت ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

باء- التقدم المحرز في تنقيح مؤشرات الأثر المتصلة بالأهداف الاستراتيجية ١ و ٢
 و٣ الواردة في الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل
 تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨)
 (البند ٣ من جدول الأعمال)

٣١- في الجلسة الثانية، المعقودة في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، نظرت اللجنة في البند ٣ من جدول الأعمال المعنون "التقدم المحرز في تنقيح مؤشرات الأثر المتصلة بالأهداف الاستراتيجية ١ و ٢ و ٣ الواردة في الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨)"، الذي كانت معروضة عليها بشأنه مذكرة أعدتها الأمانة ترد في الوثيقة ICCD/CST(S-3)/5 والتصويب ١.

٣٢- وفي المقرر ١٧/م-٩، طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة أن تضع، بتوجيه من مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا وباستعمال عملية تكرارية، مقترحات لينظر فيها مؤتمر الأطراف في دوراته المقبلة، بدءاً من الدورة الحادية عشرة، من أجل تنقيح مجموعة مؤشرات الأثر والمنهجيات المرتبطة بها^(١). وطلب مؤتمر الأطراف كذلك إلى لجنة العلم والتكنولوجيا أن تستعرض أثناء دوراتها حالة العملية التكرارية المذكورة، وأن توصي بمجموعة دنيا من مؤشرات الأثر لينظر فيها مؤتمر الأطراف في دورته الحادية عشرة.

٣٣- وفي المقرر ١٩/م-١٠، قرر مؤتمر الأطراف إنشاء فريق استشاري مخصص مؤلف من خبراء تقنيين، يُكلّف بمهمة مواصلة المساهمة التكرارية والتشاركية للأوساط العلمية، وجهات التنسيق الوطنية، والمراسلين المعنيين بمسائل العلم والتكنولوجيا، في عملية تنقيح مؤشرات الأثر، ورصد وتقييم الآثار.

٣٤- وأحاطت لجنة العلم والتكنولوجيا علماً بالتقدم المحرز في إنشاء الفريق الاستشاري المخصص، وتنقيح مجموعة مؤشرات الأثر في الفترة ما بين الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف ومنتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ على النحو الوارد في الوثيقة في الفقرة ٣١.

٣٥- وأحاطت اللجنة علماً أيضاً بالتقدم الإضافي الذي أحرزه الفريق الاستشاري المخصص من منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى نهاية آذار/مارس ٢٠١٣، حسب ما عرضه رئيس الفريق الاستشاري المخصص وفريق تحريره، في شكل معلومات مستوفاة شفويًا في أثناء الدورة الاستثنائية الثالثة للجنة العلم والتكنولوجيا. وقد عرض ممثلو الفريق الاستشاري المخصص الخطوط العريضة للاستنتاجات الرئيسية لعملهم، كما عرضوا موجزاً بتوصياتهم الأولية بالصيغة الواردة في المرفق الثالث بهذه الوثيقة.

(١) قبلت هذه المجموعة من مؤشرات الأثر قبولاً أولياً بالصيغة الواردة في المرفق الأول بالمقرر ١٧/م-٩، وتُفتح من خلال عملية استعراض نظراء علمية على النحو الوارد في الوثيقة ICCD/COP(10)/CST/2.

٣٦- وناقشت اللجنة التوصيات الأولية للفريق الاستشاري المؤلف من خبراء تقنيين وأحاطت أمانة الاتفاقية علماً بالتعليقات التي أدلت بها الأطراف والتوصيات التي قدمتها.

٣٧- ووفقاً للفقرة ٢ من المقرر ١٦/م أ-١٠، اتفقت اللجنة على إحالة التوصيات الواردة في المرفق الثالث لهذه الوثيقة إلى لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في مرفق للوثيقة ICCD/CRIC(11)/14.

٣٨- وقدمت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في بداية نيسان/أبريل ٢٠١٣ نسخة كاملة من التوصيات الأولية التي أعدها الفريق الاستشاري المخصص إلى جميع جهات التنسيق الوطنية والمراسلين المعنيين بمسائل العلم والتكنولوجيا، من أجل استعراضها. وشجعت الأطراف على موافاة الفريق الاستشاري المخصص بتعليقاتها على هذه التوصيات بحلول ٥ أيار/مايو ٢٠١٣.

جيم- استعراض وتقييم المعلومات العلمية الواردة من الأطراف والكيانات المبلغة الأخرى، ولا سيما المعلومات المتعلقة بمؤشرات الأثر المتصلة بالأهداف الاستراتيجية ١ و ٢ و ٣ الواردة في الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨) (البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٩- طلب مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره ١٢/م أ-٩ إلى لجنة العلم والتكنولوجيا أن تساهم في أعمال لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية عن طريق استعراض وتقييم المعلومات العلمية الواردة من الأطراف والكيانات المبلغة الأخرى، ولا سيما المعلومات المتعلقة بمؤشرات الأثر المتصلة بالأهداف الاستراتيجية ١ و ٢ و ٣ من الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨) (الاستراتيجية).

٤٠- ونظرت اللجنة في جلستها الأولى، المعقودة في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، في البند ٤ من جدول الأعمال المعنون "استعراض وتقييم المعلومات العلمية الواردة من الأطراف والكيانات المبلغة الأخرى، ولا سيما المعلومات المتعلقة بمؤشرات الأثر المتصلة بالأهداف الاستراتيجية ١ و ٢ و ٣ الواردة في الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨)"، الذي عُرضت عليها بشأنه مذكرة أعدها الأمانة ترد في الوثيقة ICCD/CRIC(11)/8-ICCD/CST(S-3)/6 والتصويب ١.

٤١- وأحاطت لجنة العلم والتكنولوجيا علماً بالتوليف والتحليل الأولي للمعلومات المُجمّعة المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة عن الأهداف الاستراتيجية ١ و ٢ و ٣ من الاستراتيجية على النحو الوارد في الوثيقة الوارد ذكرها في الفقرة ٤٠ أعلاه.

٤٢- وأحاطت اللجنة علماً أيضاً بنتائج فريق الاتصال المفتوح باب العضوية، الموجزة في الفقرات التالية وتلخص تجميع الأفكار والاقتراحات والمقترحات المقدمة من مختلف الوفود خلال الدورة الاستثنائية الثالثة للجنة العلم والتكنولوجيا للإبلاغ عن مؤشرات التأثير. وقد حُدِّدَت الإجراءات المحتملة التي يمكن أن تضطلع بها الأطراف والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك المؤسسات والهيئات الفرعية التابعة للاتفاقية، من أجل تحسين نطاق تغطية مجموعات البيانات وقابليتها للمقارنة على الصعيد العالمي، بعد نظر مؤتمر الأطراف وبته فيها، وفقاً لأحكام الاتفاقية.

٤٣- وكانت عملية الإبلاغ والاستعراض للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ أول جولة إبلاغ تجرى في إطار الاتفاقية منذ اعتماد الاستراتيجية، وطلب فيها إلى الدول الأطراف المتأثرة أن تقدم تقارير عن مؤشرات الأثر المتصلة بالأهداف الاستراتيجية ١ و ٢ و ٣. وكان الغرض من جولة الإبلاغ هذه إذاً هو تحديد خط أساس يكون مرجعاً تستند إليه عمليات تقييم تنفيذ الاتفاقية في المستقبل فيما يتعلق ببلوغ الأهداف الاستراتيجية والآثار المتوقعة.

٤٤- وقدم ما مجموعه ٧١ بلداً، أو حوالي ٤٢ في المائة من جميع البلدان الأطراف المتأثرة، معلومات عن مؤشرات الأثر. ومع ذلك، لم تقدم جميع الأطراف المعلومات المطلوبة، مما جعل نطاق التغطية العالمي للبيانات يتراوح بين ٧ و ٣٦ في المائة، حسب كل سؤال بعينه. وأشارت لجنة العلم والتكنولوجيا إلى أنه ليس بوسع الأمانة أن تستخلص سوى مجموعة بيانات أساسية أولية منقوصة بسبب التديني النسبي في مدى توافر البيانات، وكذا المعوقات التقنية التي تعترض بوابة نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ، وانعدام التوحيد القياسي وما يترتب على ذلك من محدودية نطاق التغطية العالمي للبيانات. وعليه، أوصت بعض الأطراف بالعمل على جعل بوابة نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ أسهل استخداماً، وتشجيع البلدان الأطراف المتأثرة على أن تقدم تقاريرها و/أو تُعدّل ردودها بشأن الأهداف الاستراتيجية ١ و ٢ و ٣، ولو بعد فوات الموعد النهائي الرسمي، بهدف توسيع قاعدة مجموعات البيانات الأساسية والسماح بتحليل الاتجاهات المستقبلية. وينبغي أيضاً أن تُدعى البلدان الأطراف المتأثرة إلى توسيع نطاق استخدام البيانات المستمدة من وكالات الأمم المتحدة والمصادر الدولية الأخرى في حالة عدم توافر المعلومات من المصادر الوطنية.

٤٥- وأجريت أول عملية إبلاغ عن مؤشرات الأثر في إطار زمني محدود. ولم تقدم أية مساعدة تقنية من المؤسسات المتخصصة على الصعيد دون الإقليمي أو الإقليمي، وتأخر دفع الأموال اللازمة لدعم تقديم التقارير الوطنية أو لم تدفع تلك الأموال أصلاً. وعليه، أوصت بعض الأطراف بأن ينظر شركاء التنمية والآليات المالية للاتفاقية، ولا سيما مرفق البيئة العالمية، في تقديم مزيد من المساعدة التقنية والمالية لتطوير قدرة البلدان الأطراف المتأثرة على الإبلاغ عن مؤشرات الأثر كي تتسنى، في جملة أمور، الموازنة بين التعاريف والمنهجيات التي ستستخدم على الصعيد الوطني.

٤٦ - وبالنظر إلى ما يعترى البيانات المبلغ عنها من عدم اتساق وقابليتها المحدودة للمقارنة، أشارت بعض الأطراف إلى أن البيانات المُجمّعة عن طريق عملية الإبلاغ، وإن كانت جوهرية بالنسبة لتقييم تنفيذ الاتفاقية فيما يتصل بأهدافها الاستراتيجية، تطرح بعض التحدي عندما يتعلق الأمر بإدماجها على الصعيد العالمي. وأوصت بعض الأطراف بأن تُدعى المنظمات والمؤسسات والشركاء المعنيون من ذوي الخبرة على الصعيدين العالمي والإقليمي في مجال رصد وتقييم التصحر/تدهور الأراضي والجفاف إلى دعم الأطراف والمناطق في سد الفجوة المعرفية في مجال الإبلاغ، وهو ما من شأنه أن يُيسر إدماج البيانات المبلغ عنها لتقييم تدهور الأراضي على الصعيد العالمي. وسيساعد ذلك على تنفيذ أحد الأحكام الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، المستقبل الذي نبتغيه (الفقرة ٢٠٦). وتحقيقاً لهذه الغاية، يمكن أيضاً تشجيع زيادة العمل من أجل إقامة شراكة مؤسسية وتبادل البيانات وإدماج البيانات عن طريق التعاون فيما بين الوكالات. واقترحت كذلك بعض الأطراف أن تنظر اللجنة في استعراض المؤلفات والجهود الجارية ذات الصلة، مثل الأطلس العالمي الجديد للتصحر.

٤٧ - وفي إطار الإعداد لعمليات الإبلاغ المقبلة، أوصت بعض الأطراف بأن تُحسّن الأمانة نموذج الإبلاغ وتواصل بلورة دليل الإبلاغ عن طريق تقديم إرشادات أكثر تفصيلاً واتصالاً بموضوع المؤشرات تتناول فيها منهجيات جمع البيانات ومصادرها المتاحة.

٤٨ - وأشارت اللجنة إلى أن الافتقار إلى تعريف موحد ومعايير مشتركة لتحديد وترسيم حدود المناطق المتأثرة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف قد حدّ من قابلية البيانات للمقارنة. وأوصت بعض الأطراف بتشجيع البلدان الأطراف المتأثرة على اتباع نهج متسق وموحد في ترسيم حدود المناطق المتأثرة، مع مراعاة الاستنتاجات التي سيقدمها الفريق الاستشاري المخصص المؤلف من خبراء تقنيين. ومن شأن ذلك أن يكفل تحقيق تقديرات نطاق التصحر وتدهور الأراضي والجفاف لمعايير جودة موحدة على صعيد جميع مرفقات التنفيذ الإقليمي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، كما يكفل كون تلك التقديرات قابلة للمقارنة فيما بين البلدان.

٤٩ - وأشارت اللجنة إلى أن عدداً محدوداً جداً من البلدان قدم بيانات مؤكدة الجودة وكاملة عن معدل الفقر. فعلى سبيل المثال، لم يُقدم سوى ٧ في المائة من مجموع البلدان الأطراف المتأثرة بيانات عن معدل الفقر في المناطق المتأثرة. ويمكن أن يكون ذلك ناتجاً عن وجود ثغرات في البيانات فيما يتعلق بتحديد المناطق المتأثرة على الصعيد الوطني، ولكنه أيضاً ناتج عن قلة البيانات الخاصة بالمناطق المتأثرة. ونوهت بعض الأطراف إلى الصعوبات التي تحول دون الحصول على البيانات المناسبة على الصعيد المحلي. ولكن، بالنظر إلى أهمية هذا المؤشر فيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي ١، أوصت بعض الأطراف بأن تنظر البلدان الأطراف المتأثرة في بذل المزيد من الجهود من أجل زيادة نطاق تغطية البيانات المكانية الموثقة عن

المناطق المتأثرة، ولا سيما تلك المتصلة بالمتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية، بغية تيسير تفسير مؤشرات الأثر في المستقبل، من حيث صلتها بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية.

٥٠ - ولاحظت اللجنة أن بعض البلدان الأطراف المتأثرة قدمت بيانات تغطي طائفة واسعة من أنواع الغطاء الأرضي التي لم تتسنّ مقارنتها بصورة مباشرة رغم أن معظم البلدان التي قدّمت تقارير استخدمت أساليب لتصنيف الغطاء الأرضي مقبولة ومتاحة على نطاق واسع (ومن جملتها نظام تصنيف الغطاء النباتي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة و/أو قاعدة بيانات الغطاء الأرضي لنظام تنسيق المعلومات البيئية في أوروبا). وعليه، أوصت بعض الأطراف باعتماد أنواع عامة من الغطاء الأرضي (بالاستناد إلى نُظْم تصنيف الغطاء الأرضي المستقرة أصلاً والمعترف بها دولياً) لكي تستخدمها البلدان الأطراف المتأثرة في الإبلاغ عن حالة الغطاء الأرضي.

٥١ - ولاحظت اللجنة أن ١٢ بلداً من البلدان الأطراف المتأثرة (حوالي ١٧ في المائة من البلدان المبلّغة) قدمت بيانات عن إنتاجية الأراضي. وكشف المستوى المنخفض لمعدل الردود واختلاف النهج الوطنية المستخدمة لقياس إنتاجية الأراضي وتقييمها عن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات لتحسين كل من معدل الردود وقابلية البيانات للمقارنة. وعليه، أوصت بعض الأطراف بأن تنظر البلدان المقدمة للتقارير في استخدام منهجية مشتركة للإبلاغ عن إنتاجية الأراضي استناداً إلى مجموعات بيانات جاهزة للاستخدام ومعترف بها دولياً.

٥٢ - ولاحظت اللجنة أن المعلومات الأساسية لقياس التقدم الذي أحرزته الأطراف في تحقيق الهدف الاستراتيجي ٣ لم تُجمّع بسبب عدم وجود مؤشرات إلزامية بالنسبة لهذا الهدف الاستراتيجي. لذلك، أوصت بعض الأطراف اللجنة بأن تحدد لدورة الإبلاغ المقبلة مؤشراً إلزامياً أو مؤشرات إلزامية مناسبة تتعلق بالهدف الاستراتيجي ٣.

٥٣ - ولاحظت اللجنة أن ١٠ بلدان (حوالي ٦ في المائة من مجموع البلدان الأطراف المتأثرة) أبلغت عن مؤشرات طوعية إضافية متعلقة بالأهداف الاستراتيجية الثلاثة. وحرصاً على ألا تعكس تقارير الأطراف الواقع العالمي فحسب بل أيضاً الواقع الوطني والمحلي، أعربت بعض الأطراف عن رأي مفاده أن المجموعة الدنيا من المؤشرات المواءمة عالمياً ينبغي أن تُستكمل بشكل منتظم بالمعلومات والمؤشرات ذات الصلة إقليمياً و/أو وطنياً و/أو محلياً.

٥٤ - ووفقاً للمقرر ١٢/م أ-٩، وافقت اللجنة على إحالة التجميع الموجز أعلاه للأفكار والاقتراحات والمقترحات المقدمة من مختلف الوفود خلال الدورة الاستثنائية الثالثة للجنة العلم والتكنولوجيا للإبلاغ عن مؤشرات التأثير إلى لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في شكل مرفق للوثيقة ICCD/CRIC(11)/9.

٥٥ - وعقب مناقشة مستفيضة، أحاطت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر علماً بتعليقات الأطراف وتوصياتها.

دال - اعتماد تقرير لجنة العلم والتكنولوجيا

(البند ٥ من جدول الأعمال)

- ٥٦ - نظرت اللجنة في جلستها الثانية، المعقود في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، في البند ٥ من جدول الأعمال المعنون "اعتماد تقرير لجنة العلم والتكنولوجيا"، الذي عُرض عليها بشأنه مشروع تقرير دورتها الاستثنائية الثالثة (ICCD/CST(S-3)/L.1).
- ٥٧ - وفي الجلسة نفسها، وبناء على اقتراح الرئيس، اعتمدت اللجنة مشروع التقرير وأذنت للمقرر بأن يستكمل تقرير الدورة بمساعدة من الأمانة.
- ٥٨ - وأدى الأمين التنفيذي للاتفاقية ورئيس اللجنة ببيان. وعندئذ، أعلن رئيس اللجنة اختتام الدورة الاستثنائية الثالثة للجنة العلم والتكنولوجيا.

الوثائق المعروضة على لجنة العلم والتكنولوجيا في اجتماعها الاستثنائي الثالث الفاصل بين الدورتين

العنوان	رمز الوثيقة
جدول الأعمال المؤقت وشروحه. مذكرة مقدمة من الأمانة	ICCD/CST(S-3)/1/Rev.1
تقرير عن الإعداد للمؤتمر العلمي الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بشأن "التقييم الاقتصادي للتصحر والإدارة المستدامة للأراضي ومدى قدرة المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة على التكيف". مذكرة مقدمة من الأمانة	ICCD/CST(S-3)/2
تقرير عن الإعداد للمؤتمر العلمي الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بشأن "التقييم الاقتصادي للتصحر والإدارة المستدامة للأراضي ومدى قدرة المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة على التكيف". مذكرة مقدمة من الأمانة. تصويب	ICCD/CST(S-3)/2/Corr.1
نبذة عامة عن ورقات العمل التي أعدت تحضيراً للمؤتمر العلمي الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. مذكرة مقدمة من الأمانة	ICCD/CST(S-3)/3
نبذة عامة عن ورقات العمل التي أعدت تحضيراً للمؤتمر العلمي الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. مذكرة مقدمة من الأمانة. تصويب	ICCD/CST(S-3)/3/Corr.1
نبذة عامة عن ورقات العمل التي أعدت تحضيراً للمؤتمر العلمي الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. مذكرة مقدمة من الأمانة. تصويب	ICCD/CST(S-3)/3/Corr.2
تقرير مرحلي عن الإعداد للمؤتمر العلمي الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بشأن "مكافحة التصحر/تدهور الأراضي والجفاف من أجل التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة: مساهمة العلم والتكنولوجيا والمعارف والممارسات التقليدية". مذكرة مقدمة من الأمانة	ICCD/CST(S-3)/4
تقرير مرحلي عن الإعداد للمؤتمر العلمي الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بشأن "مكافحة التصحر/تدهور الأراضي والجفاف من أجل التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة: مساهمة العلم والتكنولوجيا والمعارف والممارسات التقليدية". مذكرة مقدمة من الأمانة. تصويب	ICCD/CST(S-3)/4/Corr.1
التقرير المرحلي بشأن تنقيح مجموعة مؤشرات تقييم الأثر المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية ١ و ٢ و ٣ من الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨) (الاستراتيجية). مذكرة مقدمة من الأمانة	ICCD/CST(S-3)/5

التقرير المحلي بشأن تنقيح مجموعة مؤشرات تقييم الأثر المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية ١ و ٢ و ٣ من الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨) (الاستراتيجية). مذكرة مقدمة من الأمانة. تصويب	ICCD/CST(S-3)/5/Corr.1
التحليل الأولي للمعلومات الواردة في تقارير البلدان الأطراف المتأثرة المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية ١ و ٢ و ٣ للاستراتيجية. مذكرة مقدمة من الأمانة	ICCD/CRIC(11)/8- ICCD/CST(S-3)/6
التحليل الأولي للمعلومات الواردة في تقارير البلدان الأطراف المتأثرة المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية ١ و ٢ و ٣ للاستراتيجية. مذكرة مقدمة من الأمانة. تصويب	ICCD/CRIC(11)/8/Corr.1- ICCD/CST(S-3)/6/Corr.1
Information for participants	ICCD/CST(S-3)/INF.1
تقرير عن الإعداد للمؤتمر العلمي الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بشأن "التقييم الاقتصادي للتصحر والإدارة المستدامة للأراضي ومدى قدرة المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة على التكيف". مذكرة مقدمة من الأمانة	ICCD/CST(S-3)/INF.2
تقرير عن الإعداد للمؤتمر العلمي الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بشأن "التقييم الاقتصادي للتصحر والإدارة المستدامة للأراضي ومدى قدرة المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة على التكيف". مذكرة مقدمة من الأمانة. تصويب	ICCD/CST(S-3)/INF.2/Corr.1
List of Participants	ICCD/CST(S-3)/INF.3

الإجراءات والنتائج الأولية للمؤتمر العلمي الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

أولاً - افتتاح المؤتمر العلمي الثاني لاتفاقية

١ - عُقد المؤتمر العلمي الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بشأن موضوع "التقييم الاقتصادي للتصحر والإدارة المستدامة للأراضي ومدى قدرة المناطق القاحلة وشبه القاحلة والحافة شبه الرطبة على التكيف" برئاسة أنطونيو روشا ماغالهايس (البرازيل)، رئيس الدورة الاستثنائية الثالثة للجنة العلم والتكنولوجيا، في بون بألمانيا في الفترة من ٩ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وعقد المؤتمر العلمي الثاني لاتفاقية جلسة افتتاحية وأربع جلسات عامة و١٥ جلسة خاصة موازية و١٢ جلسة لاستعراض الملصقات و١٧ جلسة خاصة وحلقات عمل وجلسة ختامية. ويمكن الاطلاع على برنامج المؤتمر العلمي الثاني لاتفاقية على الموقع الشبكي للمؤتمر^(٢).

٢ - وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، افتتح رئيس الدورة الاستثنائية الثالثة للجنة العلم والتكنولوجيا المؤتمر العلمي الثاني لاتفاقية وأدى ببيان.

٣ - وفي الجلسة نفسها، أدى الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بيان افتتاحي.

٤ - وأدى أيضاً بيان السيد والتر أمان، رئيس منتدى دافوس للمخاطر العالمية، المؤسسة الرائدة (الاتحاد الرائد) لتنظيم المؤتمر العلمي الثاني لاتفاقية بتوجيه من مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا.

٥ - وألقت كلمة رئيسية رئيسة جمهورية فنلندا السابقة، فخامة السيدة تاريا هالونن.

٦ - ونظمت مدينة بون واستضافت، مساء ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، حفل استقبال لجميع المشاركين في المؤتمر العلمي الثاني لاتفاقية.

(٢) <<http://2sc.unccd.int/conference-programme/presentations-and-interactive-conference-agenda/>>

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - الحضور

٧- حضر المؤتمر العلمي الثاني للاتفاقية ١٨٩ عالماً وممثلون لأطراف الاتفاقية ومنظمات الأمم المتحدة ومكاتبها ووكالاتها المتخصصة ومنظمات حكومية دولية ومنظمات المجتمع المدني (انظر (ICCD/CST(S-3)/INF.3).

باء - الوثائق

٨- يمكن الحصول على الوثائق المعدة للمؤتمر العلمي الثاني للاتفاقية على الموقع الشبكي للمؤتمر^(٣).

جيم - الجلسات العامة

الجلسة العامة الأولى: "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف"

٩- أدلى ببيان تمهيدي رئيس منتدى دافوس للمخاطر العالمية، السيد والتر أمان.

١٠- وترأست مناقشة الفريق ويسرتها السيدة أنيكي تراكس، رئيسة فريق مشروع الاتفاقية لمكافحة التصحر، شعبة البيئة وتغير المناخ، الجمعية الألمانية للتعاون الدولي، شركة محدودة، بون، ألمانيا.

١١- وألقت كلمة رئيسية السيدة ستيفان شميترز، رئيسة شعبة التنمية الريفية والأمن الغذائي، الوزارة الاتحادية للتعاون والتنمية الاقتصاديين في ألمانيا، بون، ألمانيا، بشأن موضوع "تحسين نوعية الأدلة من أجل تحسين نوعية السياسات. تحقيق تحول في النماذج لمواجهة مشكلة الاستضعاف وزيادة قدرة الناس على التأقلم."

١٢- وقدم عروضاً المشاركة التالية أسماؤهم: السيد إدوارد باربيبي، جون س. بوغاس أستاذ الدراسات الاقتصادية، إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة وايومينغ، الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن موضوع "تدهور الأراضي وفقراء الأرياف: الآثار الاقتصادية والاجتماعية"؛ والسيد جواكيم فون براون، مدير مركز بحوث التنمية وأستاذ الدراسات الاقتصادية والتغير التكنولوجي، جامعة بون، ألمانيا، بشأن موضوع "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتدهور الأراضي والجفاف - الإطار والتقييم والآثار السياسية"؛ والسيدة ماري

(٣) <<http://2sc.unccd.int/conference-documents/>>.

لاورا كورسو، مستشارة إدارة حفظ الأراضي والتصحر في وزارة البيئة والتنمية المستدامة في الأرجنتين، بوينس آيرس، بشأن موضوع "التقييم الاجتماعي والاقتصادي للتصحر على الصعيد المحلي: منهجيات مشروع تقييم تردي الأراضي في المناطق الجافة المطبقة في الأرجنتين"؛ والسيد باك سوم لو، رئيس TUKM-YSD في مجال تغير المناخ في كلية العلوم والتكنولوجيا، جامعة كيبانغسان، ماليزيا، بشأن موضوع "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف: الآثار السياسية وتوصيات الكتاب الأبيض الأول"؛ والسيدة ليندسي سترينغر، مديرة معهد بحوث الاستدامة وقارئة في مجال البيئة والتنمية، جامعة ليدز، المملكة المتحدة، بشأن موضوع "كشف الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتدهور الأراضي والتصحر والجفاف: الدروس المستفادة من الجنوب الأفريقي".

١٣ - وتلت مناقشة تفاعلية رد خلالها المشاركون على التعليقات التي أدلى بها ممثلو كوستاريكا ونيبال والكاميرون وكذلك ممثلو منظمة سينيستا ودرابر وجامعة رود وعلى الأسئلة التي طرحوها.

الجلسة العامة الثانية: "تكاليف وفوائد سياسات وممارسات التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في الأراضي الجافة"

١٤ - أدلى ببيان تمهيدي رئيس منتدى دافوس للمخاطر العالمية، السيد والتر أمان.

١٥ - وترأس مناقشة الفريق ويسره السيد نويل ماكسويل أوتل، مدير البرنامج الريفي في مجموعة الرصد البيئي، جنوب أفريقيا.

١٦ - وقدم عروضاً المشاركون التالية أسماؤهم: السيدة ليني بولسن، مستشارة مستقلة، مؤسسة كارل للتنمية الدولية، فريديريكسبيرك، الدانمرك، بشأن موضوع "نهج نظام لتقييم إدارة مستدامة لمخاطر الأراضي الجافة والجفاف"؛ والسيد سيزار موراليس إستوبينيان، مهندس زراعي متخصص في علوم الاقتصاد الزراعي، جامعة شيلي، شيلي، بشأن موضوع "من العلم إلى السياسات؛ ومن المحلي إلى العالمي"؛ والسيدة هانا بيراندت، خبيرة اقتصادية في البرامج، الشراكة العالمية لحساب الثروات وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية، إدارة الخدمات الزراعية والبيئية، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن موضوع "الصورة الكبرى عن الأراضي الجافة - استخدام نهج حساب رأس المال الطبيعي"؛ والسيد ريتشارد توماس، مدير مساعد، معهد جامعة الأمم المتحدة للمياه والبيئة والصحة، جامعة ماكماستر، هاملتون، كندا، بشأن موضوع "تحليل صنع القرارات من أجل إدارة مستدامة للأراضي".

١٧ - وتلت مناقشة تفاعلية رد خلالها المشاركون على التعليقات التي أدلى بها ممثلو إريتريا؛ ووحدة تنسيق السياسات في أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ وبوث أندز (هولندا)، وهي منظمة غير حكومية؛ والمعهد الألماني للتنمية؛ وجامعة رود، جنوب أفريقيا؛

وجامعة السلطان قابوس، عمان؛ والمنظمة غير الحكومية بيرد (فرنسا)، وعلى الأسئلة التي طرحوها.

الجلسة العامة الثالثة: "دوافع التغيير وزيادة القدرة على التأقلم"

١٨ - أدلى بيان تمهيدي رئيس منتدى دافوس للمخاطر العالمية، السيد والتر أمان. وترأس مناقشة الفريق ويسرها السيد مايكل أنثوني ستوكينغ، أستاذ تنمية الموارد الطبيعية، كبير مستشاري رئيس مرفق البيئة العالمية - الفريق الاستشاري العلمي والتقني، مرفق البيئة العالمية، لندن.

١٩ - وقدم عروضاً المشاركين التالية أسماؤهم: السيدة إلينا ماريا أبراهام، باحثة علمية في المجلس الوطني للبحوث العلمية والتقنية، مديرة معهد الأرجنتين للبحوث المتعلقة بالأراضي القاحلة، وأستاذة التخطيط والإدارة البيئيين، جامعة الكونغرس، ماندوزا، الأرجنتين، بشأن موضوع "تحديات التنمية المستدامة للأراضي الجافة"؛ والسيد دينيس غاريتي، مدير تنفيذي سابق في المركز العالمي للحراثة الزراعية، وسفير الأراضي الجافة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، نيروبي، كينيا، بشأن موضوع "الإصلاح التحويلي للأراضي"؛ وأدلى بيان السيد محمد سيساي، المنسق الإقليمي لأفريقيا لتدهور الأراضي في شعبة تنسيق مرفق البيئة العالمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي، كينيا؛ والسيد إفرايم نكونيا، زميل أبحاث أقدم، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن موضوع "هل يمكن للفقراء أن يتحملوا تكلفة الإدارة المستدامة للأراضي؟ دوافع الإدارة المستدامة للأراضي في البلدان الفقيرة".

٢٠ - وتلت مناقشة تفاعلية رد خلالها المشاركون على التعليقات التي أدلى بها ممثلو المكتب الوطني لمكافحة التصحر، وإدارة الحراثة التابعة للدولة في الصين، ومجموعة ريشساند للعلم والتكنولوجيا (الصين)، وغرامينا فيكاس ساميتي (الهند)، والمعهد الوطني للزراعة في النيجر، ومعهد بلاوستاين للبحوث الصحراوية (إسرائيل)، وعلى الأسئلة التي طرحوها.

الجلسة العامة الرابعة: "الاستراتيجيات والسياسات على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي"

٢١ - أدلى بيان تمهيدي رئيس منتدى دافوس للمخاطر العالمية، السيد والتر أمان.

٢٢ - وترأس مناقشة الفريق ويسرها السيد جوناثان ديفيس، منسق المبادرة العالمية للأراضي الجافة في الاتحاد الدولي لبرنامج إدارة حفظ النظم الإيكولوجية الطبيعية، نيروبي، كينيا.

٢٣ - وقدم عروضاً المشاركين التالية أسماؤهم: السيد ديبالكيو بير، مدير برنامج حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، جيبوتي، بشأن موضوع

"مبادرة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للتأقلم مع كارثة الجفاف والاستدامة كإطار استراتيجي عالمي وإقليمي ووطني ومحلي لإنهاء طوارئ الجفاف في القرن الأفريقي"؛ والسيد كريس ريج، أخصائي في الإدارة المستدامة للأراضي، مركز التعاون الدولي، الجامعة الحرة في أمستردام، هولندا وزميل بحوث أقدم - المعهد العالمي للموارد، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن موضوع "استراتيجيات وسياسات الارتقاء بأوجه نجاح إعادة الخضرة"؛ والسيد فرانسوا تابسوبا، مستشار تقني رئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة لدى لجنة الاتحاد الأفريقي مكلف بمبادرة السور الأخضر العظيم لبلدان الصحراء والساحل، أديس أبابا، إثيوبيا، بشأن موضوع "مبادرة السور الأخضر العظيم واستصلاح المناطق القاحلة في الساحل الأفريقي"؛ وأدلى السيد محمد بكر، عالم بيئي أقدم، مرفق البيئة العالمية، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية، ببيان بشأن موضوع "الاستثمار في سياسات واستراتيجيات الإدارة المستدامة للأراضي - الدور المحفز الذي يضطلع به مرفق البيئة العالمية".

٢٤- وتلت مناقشة تفاعلية رد خلالها المشاركون على التعليقات التي أدلى بها ممثلا جامعة كيغانغسان، ماليزيا ومنظمة بيرد غير الحكومية (فرنسا)، وعلى الأسئلة التي طرحها.

ثالثاً - اختتام المؤتمر العلمي الثاني للاتفاقية

٢٥- أدلى ببيان تمهيدي رئيس منتدى دافوس للمخاطر العالمية، السيد والتر أمان.

٢٦- وأدلى ببيان أيضاً رئيس اللجنة الاستشارية العلمية، السيد جوناثان ديفيس. وأدلى ببيان ختامي الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٢٧- وأدلى بملاحظات ختامية رئيس لجنة العلم والتكنولوجيا، أنتونيو روشا ماغالهايس (البرازيل)، وأعلن اختتام المؤتمر العلمي الثاني للاتفاقية.

رابعاً - النتائج الأولية للمؤتمر العلمي الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

٢٨- تبرز الخطة وإطار العمل الاستراتيجيان للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨) (الاستراتيجية) الواردان في المقرر ٣/م-٨ الأهمية التي تولي لوضع وتنفيذ أساليب علمية وسليمة لرصد التصحر وتقييمه، ويؤكدان الحاجة إلى نظرة شاملة في هذا الصدد.

٢٩- وكان مؤتمر الأطراف قد قرر في دورته الثامنة تعزيز القاعدة العلمية التي تقوم عليها الاتفاقية. وتحقيقاً لهذه الغاية، قررت الأطراف في المقرر ١٣/م-٨ أن ينظم مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا (اللجنة) كل دورة عادية مقبلة تعقدها اللجنة في شكل يغلب عليه طابع

المؤتمر العلمي والتقني، وذلك بالتشاور مع مؤسسة رائدة/اتحاد رائد مؤهل وصاحب خبرة فنية في الموضوع ذي الصلة يختاره مؤتمر الأطراف.

٣٠- وقرر مؤتمر الأطراف في مقرره ١٦/م أ-٩ أن يكون الموضوع المحدد الذي سينظر فيه المؤتمر العلمي الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (الاتفاقية) هو "التقييم الاقتصادي للتصحر والإدارة المستدامة للأراضي ومدى قدرة المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة على التكيف".

٣١- ومن أجل التحضير للمؤتمر، شكّل فريقان عاملان عالميان من العلماء لتحليل المعارف العلمية الرائدة بشأن الموضوع ذي الأولوية وتلخيصها بغية الخروج بتوصيات عملية. وانبثقت عن ذلك كتابان أبيضان. وتحمل الكتاب الأبيض الأول عنوان "الأثار الاقتصادية والاجتماعية للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف"؛ أما الكتاب الأبيض الثاني فيحمل عنوان "تكاليف وفوائد سياسات وممارسات التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف". ويهدف الكتابان معاً إلى: '١' تحديد مختلف التكاليف المتصلة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتقييمها، وصياغة منهجيات بشأن كيفية وضع سياسات واستراتيجيات فعالة، بما في ذلك المساعدة في اتخاذ الإجراءات على الصعيد المحلي؛ '٢' توليف المعارف العلمية الموجودة بهدف توفير أساس للتوصيات المركزة على السياسات، '٣' ضمان تدفق معارف جديدة من المؤتمر العلمي الثاني وإليه. وصدرت أيضاً وثيقة معلومات أساسية. وفضلاً عن الفريقين العاملين، أنشئت لجنة استشارية علمية ولجنة توجيهية.

٣٢- وتقدم هذه الوثيقة التوليف الأولي والتوصيات الأولية للمؤتمر العلمي الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

ألف- خلفيات ومبررات تعزيز التفاعل بين العلم والسياسات العامة والممارسة فيما يخص التصحر وتدهور الأراضي والجفاف

٣٣- هناك توافق في الآراء واسع النطاق على أن القضايا الملحة المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف لا تعالج معالجة كافية في إطار جدول الأعمال السياسي الحالي على المستوى العالمي والإقليمي والوطني. وبالتالي، من المهم جداً إذكاء الوعي بهذه القضايا على نحو لا يقتصر فقط على تناول الآثار السلبية للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بل يتسع أيضاً لتناول الفرص التي قد تتيحها هذه القضايا للمساعدة في توجيه الممارسات الحالية والمستقبلية لإدارة الأراضي كي تكون أكثر استدامة ومرونة. ومن الأساسي فهم التكاليف والمنافع الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتقييمها لوضع سياسات واستراتيجيات فعالة من حيث التكلفة تتيح التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف وإذكاء الوعي في هذا الصدد.

٣٤- وقد توسعت قاعدة الأدلة بشأن اقتصاديات التصحر وتدهور الأراضي بشكل سريع في السنوات الثلاث الأخيرة. ولا بد من الاستمرار في توسيع هذه القاعدة بشكل منظم.

٣٥- ويتكبد مستخدمو الأراضي تكاليف اقتصادية مباشرة ناتجة عن التصحر بسبب انخفاض الإيرادات المرتبط بتدني إنتاجية الأراضي. ويتحمل تبعات هذه التكاليف 'الموقعية' إما مستخدم الأراضي الذي تسبب في تدهورها أو مستخدم آخر يستخدم الموقع لاحقاً. لكن التقديرات تتباين تبايناً شديداً وهي غير دقيقة إلى حد كبير. ويمكن ربط تباين التقديرات وعدم دقتها بالافتقار إلى قياسات بيوفيزيائية موثوقة لنطاق التصحر ونسبة تغيره؛ واستخدام أساليب مختلفة لإجراء التقديرات الاقتصادية؛ وطبيعة البحث الاقتصادي الذي لم يتوسع في هذا المجال إلا مؤخراً؛ وعدم تناول تقديرات منافع الإجراءات المسببة للتدهور والأساسية لاتخاذ القرارات وتقييمها.

٣٦- وتُتكبد تكاليف اقتصادية غير مباشرة من خلال آثار غير موقعية يمكن أن تكون بعيدة إلى حد ما عن موقع استخدام الأراضي الذي يشكل مصدر التدهور، ولذلك تكون عموماً آثاراً خارجية يتحمل تبعاتها أشخاص غير أولئك الذين يتسببون في التدهور. ويلاحظ أن تقدير التكاليف غير المباشرة أقل شيوعاً من تقدير التكاليف المباشرة، ولم تقدر بعد معظم التكاليف غير المباشرة بسبب قلة البيانات. ويعزى تباين وعدم دقة تقديرات التكاليف غير المباشرة إلى نفس الأسباب التي يعزى إليها تباين وعدم دقة تقديرات التكاليف المباشرة، وإلى تعقيدات إضافية مردها الافتقار فيما يتصل بالعديد من تلك الآثار إلى تقييم للخدمات الإيكولوجية غير القائمة على السوق التي تُستمد من التربة والأراضي وتباين الآثار من بلد إلى آخر.

٣٧- وجددير بالذكر أن الآثار الاجتماعية، مثل ازدياد الفقر، عامل هام أيضاً، لكن تقديرها يُعرقل بسبب قلة البيانات الاجتماعية والبيوفيزيائية وبسبب أوجه التفاعل بين هذه الآثار والأسباب الاجتماعية الكامنة وراء التصحر. وتظهر النمذجة الاقتصادية كيف يمكن لقرارات مستخدمي الأراضي التي تؤدي إلى تدهور الأراضي أن تتأثر بسياسات الحكومة بطرق غير متوقعة. وسيطلب تحسين تقديرات أحجام الآثار الاقتصادية والاجتماعية إجراء قياسات أفضل لنطاق التصحر ومعدل تغيره، وإدماج التصحر في الإحصائيات الوطنية وأساليب التخطيط. وإذا كانت الإدارة المستدامة للأراضي إجراءً مهماً لمعالجة التصحر، فإن البحث في مجال الحقوق والعدل البيئي والقابلية للتأثر يبين أن معالجة التصحر ينبغي ألا تقتصر على اعتماد حلول مادية فقط، لأن التدابير الاجتماعية مهمة أيضاً. ويعني هذا أنه لا بد من معالجة الآثار الاقتصادية والآثار الاجتماعية على نحو متكامل، بدلاً من معالجتها بشكل منفصل، إذا أريد لسياسات معالجة التصحر أن تكون فعالة.

باء- الإجراءات ومتطلبات التنفيذ اللازمة لتوجيه الجهود العلمية - السياساتية

٣٨- تستمد المواضيع الرئيسية للمؤتمر، وهي التقييم الاقتصادي للتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف والقدرة على التكيف والإدارة المستدامة للأراضي، أساسها المنطقي وأهميتها من وجود حاجة ماسة إلى تحقيق تحسن على المستوى الميداني. وإضافة إلى ذلك، يُستخلص من الهدف المحدد في مؤتمر ريو ٢٠٠٠، أي تحسين المعارف العلمية والتقنية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية للتنمية المستدامة، ومن ثم الإدارة المستدامة للأراضي، أن مشاركة العلماء أمر أساسي.

٣٩- وتشمل آثار التصحر وتدهور الأراضي والجفاف مسائل من قبيل انعدام الأمن الغذائي والفقير والبطالة والهجرة. لكن مازالت هناك فجوات في فهمنا للآثار الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، فالقيمة المباشرة وغير المباشرة للأراضي أمر حيوي لمجتمعات قادرة على التكيف ولتحقيق النمو الاقتصادي. ومن أجل إصلاح الأراضي المتدهورة في جميع أنحاء العالم، لا بد لنا من صورة أوضح للخيارات المتاحة ووضع 'مجموعة من الأدوات' لفائدة أصحاب المصلحة وصناع القرار. ولا بد لنا من إنجاز استثمارات ذكية تُؤدّد القدرة على التكيف اجتماعياً وبيئياً.

٤٠- ومن المعلوم أن القضاء على الفقر هو أول وأهم هدف أساسي من الأهداف الإنمائية للألفية. ويتسبب التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في شحّ الغذاء والماء والطاقة، وهذه من العوامل الرئيسية المسببة للفقر. لذا، فإذا كانت الأرض عنصراً أساسياً في سياق قضايا الفقر، فالمعارف العلمية هي أداة للقضاء على هذا الفقر. وتشكل الإدارة المستدامة للأراضي أحد محاور هذه الأداة. ويجب التسليم بأن الفقراء والشباب والنساء هم الفئات الاجتماعية الأكثر تأثراً بالتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف. ولا بد لنا من تركيز أقوى على منع حدوث التصحر وتدهور الأراضي والجفاف (من خلال الإدارة المستدامة للأراضي) بدل التركيز على استصلاح الأراضي.

٤١- وحسب الإحصائيات، يهيمن الفقراء الريفيون على "الأراضي الهشة" المعرضة لتدهور الأراضي. وتوجد أعلى نسب الفقر في البلدان التي تعيش فيها أعلى نسب من السكان في أراض هشة. وليس لدى الفقراء الريفيين سوى قلة قليلة من الأصول المنتجة باستثناء الأراضي والعمالة غير الماهرة. ولا يجوز الفقراء ممن ليست لهم ممتلكات سوى قدر قليل من الموارد، ويمكن أن يعزى ذلك إلى صغر أراضيهم وهجرتهم المستمرة. وينبغي أن تشمل الاستراتيجيات السياساتية الجديدة الخاصة بالأراضي الهشة مساعدة الفقراء من خلال دفع ثمن خدمات النظم الإيكولوجية، وتحسين إمكانية الحصول على الموارد، وتخفيض تكاليف الصنفقات المرتفعة، وتقديم توجيهات فعالة، وتخفيض تكاليف النقل المرتفعة، وتحسين إمكانية الوصول إلى برامج التأمين والقروض. ويشكل تدهور الأراضي "مصدرة فقر بيئية"

من شأنها أن تؤدي إلى تزايد الهشاشة، وانخفاض إنتاجية الأراضي، وتراجع الثروات، واستمرار التدهور.

٤٢- وتُطرح مسألة نمو السكان في البلدان النامية بالأساس، وهو أمر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهجرة إلى المدن والفقير. وتنشأ مشاكل جديدة لأن الجماعات التي كانت مكتفية ذاتياً فيما مضى باتت تعتمد الآن على الآخرين للبقاء على قيد الحياة، مما دفع بعض الحكومات إلى استغلال هذا الوضع بإعادة توزيع الأراضي، وهو ما يتسبب في توترات اجتماعية.

٤٣- ومن اللازم تحقيق إنتاجية اقتصادية لا تتسبب في تدهور الطبيعة. ويُستشف من الدروس المستخلصة في مجال الإدارة المستدامة للأراضي في بلدان فقيرة شهدت بعض التدهور سابقاً أن هناك بعض التحسن مع مرور الوقت. وتُبدل جهود حثيثة من أجل الاستثمار في تعزيز المؤسسات التقليدية والمحلية، وتحقيق الفعالية الحكومية، والقضاء على تدهور الأراضي^(٤)، وإتاحة حوافز اقتصادية. وبالتالي، لا بد من إدماج الإدارة المستدامة للأراضي في استراتيجيات مستدامة ومنتجة وشاملة، لكي تتسنى معالجة قضايا الأمن الغذائي على نحو مستدام. ويتطلب الأمر وضع استراتيجية عمل لا تنطوي على استنزاف للموارد الطبيعية. ومن اللازم مراعاة حقوق الأشخاص المعنيين بشكل مباشر بإدارة الأراضي في التدابير المتخذة. ويتمثل أحد التدابير الممكنة في السياحة البيئية.

٤٤- وتمثل توعية السكان الذين يعيشون في الأراضي شبه القاحلة والصحاري والأراضي المتدهورة عنصراً أساسياً في مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. فالاستدامة لن تتحقق إذا كان الأشخاص لا يفهمون ما الذي يجمونه وما الذي عليهم تحسينه. وينبغي للمجتمع والجهات الحكومية صاحبة المصلحة أن تشجع التوعية بأسباب التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتدابير مكافحة هذه الظواهر. وينبغي تقديم المناطق شبه القاحلة وغيرها من البيئات المعرضة للتصحر كأماكن تنطوي على جوانب إيجابية من أجل دعم التنمية المستدامة في هذه المناطق. ومن شأن تجديد الوعي بالزراعة الأسرية والممارسات المستدامة أن يُسهم في مكافحة ظاهرة التصحر. وتتيح التوعية بلورة إحساس بالفخر وبالانتماء إلى الأرض في هذه الجماعات.

٤٥- وفي الحالات التي لا تُحترم فيها حقوق الإنسان، يتولد الفقر وينجم عنه التدهور البيئي. وينبغي ربط الجهود المبذولة في مجال حقوق الإنسان بالجهود الرامية إلى حماية البيئة. وينبغي الأخذ بنهج متكامل من أجل تحقيق منافع اجتماعية وبيئية عالمية متعددة. ومن خلال تقييم قابلية التأثر بتدهور الأراضي في الوقت الحالي وخطر وقوع هذا التدهور في المستقبل، يتبين لنا أن السكان المحليين في حاجة شديدة إلى استراتيجيات مستدامة ومرنة للتخفيف من التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتعزيز الإدارة المستدامة للأراضي. ولكي تكفل أي

(٤) تشير الفقرة ٢٤ من الوثيقة الأصلية إلى التعليقات التي أبدتها بعض الأطراف التي أعربت عن قلقها فيما يخص عبارة "القضاء على تدهور الأراضي".

جهود للاستصلاح بالنجاح، يجب أن تكون خطة الاستصلاح خطة طويلة الأجل. وينبغي أن تستخدم النهج الاستراتيجية مبادئ الإدارة التعاونية التكيفية من أجل الإدارة المستدامة للأراضي.

جيم - توصيات من أجل تعزيز عملية وضع الاستراتيجيات والسياسات

٤٦ - من الأمور التي لا بد من اعتبارها من أجل وضع سياسات واستراتيجيات فعالة لتوجيه تنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، وضع سياسات واستراتيجيات لإدارة الأراضي والغابات والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية كجزء من إطار سياساتي وطني عام لتحسين إدارة الأراضي وتعزيز التنمية المستدامة. وينبغي أن تقوم هذه السياسات على أفضل العلوم والمعارف المتاحة والمتصلة بالظروف والأوضاع المحلية والوطنية والإقليمية. ولذلك من المهم وجود استثمار أكبر في البحث العلمي المتعلق بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف من أجل وضع سياسات فعالة وصياغتها على أفضل وجه. وفضلاً عن ذلك، لا بد من إيلاء الاهتمام للتفاعل بين العلم والسياسات وكذلك للهياكل والمسارات التي تصل من خلالها المعارف العلمية إلى واضعي السياسات. وقد رحب المؤتمر بمواصلة البحث العلمي في التنمية المستقبلية وإمكانات نهج التخلّص نهائياً من تدهور الأراضي^(٥)، الذي يبدو أنه نهج استراتيجي واعد وأساسي.

٤٧ - ومن الضروري فهم السياقات المؤسسية التي يتخذ فيها مستخدمو الأراضي القرارات التي قد تؤدي إلى التصحر أو تحول دون وقوعه. وقد يتسنى تخفيض معدل التصحر في الحالات التالية: إذا قيّمت السياسات الحكومية مسبقاً لبحث النتائج غير المتوخاة؛ وإذا درست بدقة المؤسسات المجتمعية لبحث القيود التي تجعل الفقراء يتسببون في تدهور الأراضي بدلاً من إدارتها على نحو مستدام؛ وإذا أخذ بنهج متكامل في التخطيط الوطني لاستخدام الأراضي وفي السياسات الحكومية.

٤٨ - ولا يمكننا النظر إلى تدهور الأراضي باعتباره مشكلة بيئية فقط. فعلى أن نفهم ونقيّم أبعاد السياسات الرامية إلى تخفيض تدهور الأراضي. وسيكون منع تدهور الأراضي أقل تكلفة من معالجة نتائج هذا التدهور. ولا بد لنا من أدلة أفضل من أجل سياسات أفضل. وينبغي لجهود تعزيز الأمن الغذائي أن تتعدى حدود فرادى القطاعات، وأن تتوخى بالأحرى التضافر وفق نظام أكثر إحكاماً. وينبغي للتنمية الريفية ألا تزيد من القدرة على التأقلم في المجال الاقتصادي فحسب، بل أيضاً أن تقلص المخاطر الاجتماعية والبيئية. ولا بد من أدلة أفضل لتحسين المعارف. ولا بد من معارف أفضل يُستنار بها في المناقشات والسياسات والمخططات. وينبغي أن يُتوخى في السياسات الإنمائية والبيئية تقليص المخاطر والحد من التعرض

(٥) انظر الحاشية ٤ أعلاه.

لعوامل الخطورة وخفض قابلية التأثر من خلال تحسين القدرة على المواجهة والتكيف، وبناء القدرة على التأقلم، وتعزيز النمو.

٤٩- وحتى في حالة فهم ما يجعل الأشخاص عرضة للتأثر بالتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف، هناك انقطاع بين السياسة والممارسة. وليس المزارعون بضحايا سلبيين، فهم يتكيفون مع التصحر وتدهور الأراضي والجفاف عندما يلاحظون تغييراً في إنتاجية أراضيهم. وتشمل عمليات التكيف هجرة اليد العاملة وترحيل الماشية، وتنوع أنشطة كسب الرزق والمحاصيل الزراعية وسلالات المواشي، وعمليات تكيف أخرى قائمة على الأرض. ويلاحظ أن السكان المحليين يعتمدون على أنفسهم ولا يعولون على السياسات العامة فقط. وينبغي أن تعالج السياسات العامة الجوانب التعليمية والاجتماعية لتدهور الأراضي وأن تُنفذ على جميع النطاقات. وقد أوصى مؤتمر ريو ٢٠٠٠ بالاستثمار في الأشخاص، وهو ما يعني أيضاً الاستثمار في النظم التعليمية.

٥٠- والأراضي الجافة نظم اجتماعية وبيئية معقدة، تتسم بعدم انتظام العوامل السببية التي تؤثر فيها، وتتدفق معقد للعوامل المرتدة داخل العديد من كياناتها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية المختلفة وفيما بينها، وباحتمال تحول الأنظمة فيها إلى حالات مستقرة بديلة ناتجة عن بلوغ عتبات معينة. ومن ثم، تواجه إدارة الأراضي الجافة قدراً عالياً من عدم التيقن وعدم القدرة على التنبؤ.

٥١- ومن الوسائل الحاسمة لتحقيق الإدارة المستدامة للأراضي الجافة ولمخاطر الجفاف تعزيز القدرة على التأقلم بتطوير قدرات الأشخاص والجماعات والنظم بما يكفل البقاء والتكيف واتباع مسار إيجابي في مواجهة التغيرات الخارجية و/أو الداخلية - حتى وإن كانت كوارث طبيعية - للخروج منها بمزيد من القوة وبقدرة معززة مع الاحتفاظ إجمالاً بالوظائف نفسها.

٥٢- وينبغي أن تشمل الاستراتيجيات السياساتية الجديدة الخاصة بالأراضي الهشة الفقراء من خلال التعويض عن ثمن خدمات النظم الإيكولوجية، وتحسين إمكانية حصول الفقراء على الموارد، وتخفيض تكاليف الصفقات المرتفعة، وتقديم توجيهات فعالة، وتخفيض تكاليف النقل المرتفعة، وتحسين إمكانية وصول الفقراء إلى برامج التأمين والقروض. وجدير بالذكر أن السكان المحليين يعتمدون على أنفسهم ولا يعولون على السياسات العامة فقط؛ ويمكن تحقيق إنجازات عن طريق نهج يبدأ من الأسفل إلى الأعلى.

٥٣- وينبغي لعملية برامج العمل الوطنية لاتفاقية مكافحة التصحر أن تسهل تقديم الأطراف المتأثرة لاستراتيجياتها المتعلقة بمنع ظواهر التصحر وتدهور الأراضي والجفاف والتخفيف من حدتها ووضع الخطوط العريضة للإجراءات المستقبلية. وعلى المستوى العالمي، هناك حاجة إلى مزيد من الموارد لتمكين الأطراف المتأثرة، لا سيما البلدان النامية، من تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية. ويشكل التعاون الإقليمي مكوناً مهماً لنجاح التنفيذ؛ وعلى آليات

التنسيق أن تلي الاحتياجات القائمة والناشئة وتتكيف مع قدرات وقضايا كل منطقة. وعلى المستويين الوطني والإقليمي، ينبغي لصناع القرار أن يتحملوا المسؤولية من أجل ضمان مشاركة الجماعات المحلية والجماعات المتأثرة بالأساس وتمكينها من الإمساك بزمام الأمور بشكل تام، على أن يقترن ذلك بمحشد وسائل الحصول على الموارد من المؤسسات والمنظمات ذات الصلة.

٥٤- وينبغي أن يشمل النهج الرامي إلى تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف نظاماً قانونياً ينص على الإدارة الفعالة للأراضي ويعتمد نهجاً قائماً على النظم الإيكولوجية. وعلى المستوى الدولي، تنطوي الاتفاقية على العديد من الثغرات والقيود فيما يتصل بحماية الأراضي واستخدامها بشكل مستدام، وتفترق إلى عناصر رئيسية من أجل توفير سبل فعالة لحماية الجوانب الإيكولوجية للأراضي وإدارتها. وتصدر الإشارة إلى أن مقترح وضع صك دولي بشأن تدهور الأراضي والتربة على المستوى العالمي، الذي لقي اهتماماً مهماً في الآونة الأخيرة في إطار الاتفاقية، يعتبر جزءاً أساسياً من الإطار الوطني والإقليمي والدولي لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

٥٥- وبالنظر إلى استمرار تدهور الأراضي والنقص في التنوع البيئي وتغيرات الأنماط المناخية، يكتسي تسخير أوجه التآزر بين اتفاقيات ريو الثلاث (اتفاقية مكافحة التصحر، والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي) أهمية حاسمة في سياق الأعمال المتعلقة بالنظم الإيكولوجية البرية. ومن المهم وضع نهج تآزرية إلى جانب تهيئة بيئة سياسية ومؤسسية مواتية من أجل تعزيز اتفاقيات ريو الثلاث. وبصورة عامة، تشمل خيارات بناء أوجه التآزر بين اتفاقيات ريو في مجالات معينة شاملة لعدة قطاعات بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، والبحث والرصد، وتبادل المعلومات والتوعية، والإبلاغ، وتعبئة الموارد المالية. وتتطلب بلورة أوجه التآزر بين اتفاقيات ريو الثلاث وتفعيلها بصورة تامة ما يلي: '١' تحسين أوجه التفاعل على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي؛ '٢' الحد من التضاربات المحتملة بين الأنشطة المستقلة؛ '٣' الحد من تكرار الجهود من خلال نقل المعارف على نحو أفضل؛ '٤' تقاسم الموارد المالية على نحو أكثر فعالية وتوازناً. ويتطلب تعزيز أوجه التآزر على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي أيضاً تعاوناً أقوى بين جهات التنسيق الوطنية الخاصة بكل اتفاقية والتي تضطلع بدور جوهري في التغلب على الاختلافات بين الأطراف المعنية، لا سيما على المستوى السياسي.

دال- توصيات تتعلق بالأدوات العلمية والمنهجيات والنتائج وأنشطة التعميم

٥٦- بالاستناد إلى استعراض شامل لما نُشر مؤخراً في مجالات علمية مستعرضة من جانب نظراء ومكملة بمنشورات غير رسمية، ضُمَّت الورقتان البيضاوان والوثيقة الأساسية مقدمة عن التفكير السائد حالياً حول التقييم الاقتصادي والتقنيات المتصلة بمختلف جوانب إدارة

الأراضي الجافة ووضع السياسات في هذا الصدد. وتسلط هذه الورقات الضوء على التحديات الماثلة والآراء المختلفة بشأن أفضل السبل لمعالجة عمليات التقييم الاقتصادي البيئي، والعديد من الافتراضات التي يتعين تحديدها بوضوح فيما يخص كل نشاط من أجل نقل النتائج بفعالية إلى صناع القرار على جميع المستويات. وأحاط المؤتمر علماً بشكل واف بالورقات وناقش استنتاجاتها ونتائجها الرئيسية ورحب بها.

٥٧- وهناك توافق كبير في الآراء على أن للبحث دوراً أساسياً في مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وإلى جانب ذلك، تعزز الأنشطة العلمية بقدر كبير القدرة التكوينية لبلد ما وقدرته على التأقلم مع تغير المناخ. ومن ثم الدعوة إلى ضرورة توسيع نطاق البحث ليشمل جميع أنحاء العالم ومناطقه. ومن أجل تعزيز الأسس العلمية للإدارة المستدامة للأراضي الجافة ولمخاطر الجفاف، هناك حاجة إلى أسلوب منهجي يقوم على تعدد التخصصات مع التركيز على البحث التشاركي وإشراك الممارسين والباحثين من تخصصات علمية مختلفة لمعالجة المشاكل المطروحة على نحو متكامل. وعلى العلم أن يساهم في إدارة متكاملة للأراضي. وينبغي للاقتصاد أن يضطلع بدور أقوى في التصدي للتصحر والحفاظ على الأراضي. ولا بد من السعي إلى التكامل العلمي على غرار السعي إلى استخلاص صورة واقعية للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

٥٨- ومن الوسائل الأساسية الأخرى تطبيق نهج لخدمات النظم الإيكولوجية بغية ضمان إيلاء الاهتمام المناسب للخدمات الإمدادية والناظمة والداعمة والثقافية التي يتيحها النظام الإيكولوجي في الأراضي الجافة على نحو حيوي و مترابط. فقد أثبت نهج خدمات النظم الإيكولوجية أنه مفيد ومحفز بشكل خاص للتقييم الاقتصادي في مجال الإدارة المستدامة للأراضي الجافة ولمخاطر الجفاف سواء كان ذلك لأغراض الإدارة المباشرة أو لصنع القرارات السياسية.

٥٩- وتتاح أطر تحليلية ومنهجيات وأدوات لتحديد تكاليف التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وقياسها، بما فيها منهجية لتحديد الأولويات عبر المناطق الجغرافية بالاستناد إلى تقييم تكاليف الاستثمار في عمليات فعالة لمنع تدهور الأراضي والتخفيف منه مقارنة مع تكاليف الخسارة في خدمات النظم الإيكولوجية (أي تكلفة اتخاذ إجراءات مقابل عدم اتخاذ أي إجراءات). ولا بد من إجراء تقييم شمولي لتحديد التغيرات المهمة في خدمات النظم الإيكولوجية وأداء خدمة النظم الإيكولوجية. وقد يساعد تطبيق إطار القيمة الاقتصادية الكلية في تحديد أنواع مختلفة من القيم الاقتصادية المرتبطة بمجموعة خدمات النظم الإيكولوجية المتأثرة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف، بما فيها القيم المرتبطة بالاستخدام المباشر (حطب الوقود، وعلف الحيوانات) أو القيم الاختيارية للاستخدام غير المباشر (خصوبة التربة)، القائمة على الاحتفاظ بالموارد من أجل استخدامها في المستقبل، أو القيم

الموجودة (المرتبطة بالفائدة التي يستمدّها الأشخاص من معرفة أن بعض الأنواع والموائل والمناظر ما زالت موجودة).

٦٠- ويمثل تطبيقُ إطار القيمة الاقتصادية الكلية والتقييمات الاقتصادية للتغيرات في خدمات النظام الإيكولوجي وإدماج هذه القيم في تحليل التكاليف والمنافع الاجتماعية وسائل تتيح لصناع القرار أسساً أسلم لاتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الأراضي مقارنة مع مجرد النظر في التكاليف المباشرة للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن يشمل تحليل التكاليف والمنافع تحديد الطريقة التي تتوزع بها بين أصحاب المصلحة التكاليف المرتبطة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف ومنافع الإدارة المستدامة للأراضي، مع التركيز على المجموعات التي تعتمد اعتماداً أكبر على النظم الإيكولوجية والأسر المعيشية الفقيرة والضعيفة. ويمكن للتحليل التوزيعي أن يوفر معلومات تفيد في القرارات المتعلقة باستخدام الأراضي، لضمان أن يتسم ما يقع عليه الاختيار من سياسات وممارسات إدارة الأراضي بالعدل والفعالية من منظور المجتمع. وإذا كانت هناك خيارات معاوضة لا بد من إعمالها، كما هو الحال غالباً، فستكون لدى صناع القرار معلومات متاحة لمساعدتهم على ترتيب الأهداف حسب أولويتها بطريقة شفافة.

٦١- ويساهم الأطلس العالمي الجديد للتصحر في التقييم الاقتصادي لتدهور الأراضي. وبات من الضروري إجراء تقييم مرجعي لتدهور الأراضي والتصحر والمسائل المسببة لهما. وقد اختير نهج عالمي أكثر شمولية لوضع الأطلس العالمي الجديد للتصحر، كمبادرة من مبادرات اتفاقية مكافحة التصحر، بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبالتعاون مع شبكة من الخبراء. ويبيّن هذا الأطلس الديناميات المحلية في وقت معين. ويهدف إلى توثيق القضايا والتغيرات البيئية والبشرية (أي الجفاف أو السكان أو ديناميات إنتاجية الأراضي) وربطها بآثارها على التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وتتاح واجهة إلكترونية لإدراج أحدث النتائج وللتفاعل (تعريف المؤشرات) على الموقع الشبكي للأطلس.

٦٢- وينبغي للعلم عموماً أن يقدم أفضل المعارف التي يجب تكييفها بعد ذلك مع الاحتياجات المحلية لكي يكون التنفيذ ناجحاً. ولا بد من بذل جهود لوضع أساليب ومؤشرات للتصحر، لا سيما على المستوى المحلي. ومن الممكن معالجة الفقر البيئي، الناجم عن التصحر تحديداً، عن طريق تنفيذ أسلوب حماسي المحاور.

٦٣- وينبغي أن تنظر النهج العلمية بشكل أكبر في القيم غير المباشرة للأرض لأنها تساهم في هئية مجتمع قادر على التأقلم وفي النمو الاقتصادي. ولذا، ينبغي تقديم مجموعة من الخيارات المتاحة لاستصلاح الأراضي المتدهورة إلى أصحاب المصلحة ووضعي السياسات. ولا بد لنا من منظور يربط بين القطاعات لمعالجة قضايا الأمن الغذائي وأمن الطاقة والأمن المائي؛ وتشكل جودة الأراضي أساساً لجميع هذه الجوانب. وينطوي عدم اتخاذ أي إجراءات لمكافحة التصحر على تكاليف أهم مقارنة بتكاليف اتخاذ إجراءات. ويمكن القول إن تدهور

الأراضي نتيجة لإخفاقات السوق كما أنه نتيجة للفقر بصورة جزئية. ويجب أن يتلقى مستخدمو الأراضي إعانات مباشرة لاعتمادهم ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي. وترمي استراتيجية تقييم اقتصاديات تدهور الأراضي إلى بلورة نقاشات سياسية وتوفير المعلومات لها، وتحسين التعاون والاتصال المنفتحين، وإذكاء الوعي وزيادة الالتزام.

٦٤- ومن الأساسي فهم التكاليف والمنافع الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتقييمها لوضع إجراءات تخفيف فعالة من حيث التكلفة. ولا تؤدي التكاليف الاقتصادية غير المباشرة الهامة التي تنتج عن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف إلى تثبيط القوى المحركة للتدهور أو إلى تغير في السلوك. وتشمل الآثار الاجتماعية للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف زيادة الفقر، والهجرة، والظلم البيئي، والضعف، ونزاعات المناطق، وعدم استقرار الحكومات. ولا بد من معالجة النتائج الاقتصادية والاجتماعية للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف باستخدام أسلوب متكامل.

٦٥- وكان من اللازم توخي الحذر فيما يخص العلاقة بين تقنيات التقييم الاقتصادي لموارد الأراضي وإدراج استثمارات القطاع الخاص العالمية والواسعة النطاق فيما يسمى الأراضي الهامشية و/أو الأراضي الجافة. فهذه الاستثمارات يجب أن تكون عادلة وسليمة من الناحيتين الاجتماعية والبيئية، وتُدعى أوساط البحث العالمية إلى التفكير فيها.

٦٦- ولا بد للبحث العلمي من الاستثمار في تحليل محركات التغيير في مناطق الأراضي المزروعة من أجل توفير أساس جيد لتطوير الزراعة الابتكارية. وقد أظهرت الدراسات حتى الآن أن توسيع الأراضي المزروعة يجري بقدر أقل في المناطق الأبعد وأن الوصول إلى الأسواق يُعزز تكثيف استخدام الأراضي، في حين تؤثر مسألة أمن حيازة الأراضي تأثيراً ضاراً في توسيع الأراضي المزروعة.

٦٧- ويتطلب الاستصلاح التحويلي للأراضي فهم ما هي محركات أزمة الأراضي في المقام الأول؛ ثم تحديد حلول قائمة على المجتمع المحلي لبناء القدرة على التأقلم. ويشكل التحول إلى زراعة ذكية من الناحية المناخية وبناء نظم زراعية قادرة على التأقلم وذات إنتاجية ونمو أكبر على مستويات مختلفة، وتمكين المرأة، وتحسين الأمن الغذائي والتغذية مساهمات مهمة في هذا الصدد.

٦٨- واقترح المؤتمر دعوة الباحثين ومنظماتهم والسلطات ذات الصلة إلى التشجيع على إدراج موضوع المؤتمر في أدوات التمويل المناسبة في مجال البحث ودعم اتخاذ القرارات، ومنها على سبيل المثال برنامج أفق ٢٠٢٠ للمفوضية الأوروبية.

٦٩- ويُعتبر توظيف العلم لمعالجة قضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف من خلال آلية المؤتمرات أمراً غير كاف. وقد شجع مؤتمر الأوساط العلمية الاتفاقية على تسهيل إنشاء

"إطار خاص بتدهور الأراضي والتربة والتصحر والإدارة المستدامة للأراضي"^(٦) يكون متعدد التخصصات ويعزز الخطاب العلمي بصورة أكثر استدامة ويقوي بالتالي قاعدة الأدلة التي تستند إليها المناقشات السياسية المتعلقة بالاتفاقية. وينبغي لهذا الإطار أن يتيح تضافر خبرات اجتماعية واقتصادية وبيئية قوية، وأن يكرس المبادئ العلمية، بما فيما استعراض النظراء.

(٦) تشير الفقرة ٢٤ من الوثيقة الأصلية إلى التعليقات التي أبدتها بعض الأطراف التي أعربت عن قلقها فيما يخص عبارة " إنشاء إطار خاص بتدهور الأراضي والتربة والتصحر والإدارة المستدامة للأراضي".

موجز التوصيات الأولية التي أعدها الفريق الاستشاري المخصص المؤلف من خبراء تقنيين المعني بتنقيح مؤشرات الأثر

١- في الدورة الاستثنائية الثالثة للجنة العلم والتكنولوجيا، قدم رئيس الفريق الاستشاري المخصص المؤلف من خبراء تقنيين وفريق التحرير التابع له إلى لجنة العلم والتكنولوجيا معلومات مستوفاة شفويًا عن التقدم المحرز في تنقيح مجموعة مؤشرات الأثر. وعرض ممثلو الفريق الاستشاري المخصص الخطوط العريضة للاستنتاجات الرئيسية لعملهم وقدموا موجزًا بتوصياتهم الأولية.

٢- وإذ أشار الفريق الاستشاري المخصص إلى أن الغرض من مجموعة مؤشرات الأثر هو تمكين الأطراف من تتبع التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر فيما يتصل بأهدافها الاستراتيجية ١ و ٢ و ٣، لاحظ أنه يستحيل الوفاء تماماً بهذه الأهداف الاستراتيجية الثلاثة في الوقت نفسه حيث إنها تتنافس فيما بينها. وتستدعي هذه الطبيعة التنافسية معاوضة بين المكونات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولاحظ الفريق بروز نوع ثان من المعاوضة، هو: إحلال التوازن بين الشواغل المحلية في مقابل الشواغل العالمية، وذلك مثلاً في مجال الإدارة المستدامة للأراضي.

٣- وأوصى الفريق الاستشاري المخصص باستخدام مصطلح "مؤشرات التقدم" بدلاً من "مؤشرات الأثر" لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية وفق أهدافها الاستراتيجية. ومن شأن هذا أن يساعد في تلافي الالتباس عند استخدام كلمة "الأثر" في السلسلة السببية المتعلقة بالقوى المحركة - الضغط - الحالة - الأثر - الاستجابة.

٤- وأوصى الفريق الاستشاري المخصص بمواصلة المواءمة، مع مراعاة إمكانية التوحيد عندما يكون ذلك مناسباً وممكنًا عملياً، للإفادة عن الاختلاف في أسباب ونتائج تدهور الأراضي الجافة بين البلدان الأطراف، وفي قدرة هذه البلدان على القياس والرصد وتقييم الأثر.

٥- ويشكل تحديد المناطق المتأثرة وتشخيص حالتها شرطين أساسيين لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية، وتوفير معلومات قيمة للغاية عن تنفيذ برامج تخفيف ناجحة على كل من الصعيدين القطري والعالمي. وأوصى الفريق الاستشاري المخصص بالتمييز بين الفئات التالية من المناطق المتأثرة والمهددة: المناطق المحتملة (التي يكون فيها التصحر محتملاً من الناحية المناخية)؛ والمناطق المعرضة للخطر (التي تتقارب فيها العوامل المناخية والاجتماعية - الثقافية)؛ والمناطق المهددة فعلياً (التي يعوق فيها التصحر حالياً منظومة البشر - الأرض)؛ والمناطق التي لها موروث من التصحر (التي لم تعد العوامل نشطة فيها).

٦- وأوصى الفريق الاستشاري المخصص باتباع نهج ثلاثي الطبقات لتحديد مختلف فئات المناطق المتأثرة. وتأتي العوامل المناخية أولاً، وهي تشكل الطبقة الخارجية وتمثل أساساً لتحديد المناطق المحتمل تأثرها. وأوصى الفريق بالتركيز على المناطق الجافة باستخدام مؤشر القحولة كأفضل وسيلة لتحديد المناطق الجافة في حدود تعريف الاتفاقية المتفق عليه (المناطق القاحلة، وشبه القاحلة، والجافة شبه الرطبة). وتشكل العوامل الاجتماعية - الاقتصادية الطبقة الثانية. فالبيانات المتعلقة بالاتجاهات السائدة بين السكان الريفيين متاحة على نطاق واسع، ويمكن استخدامها كمؤشر تكاملي من أجل هذه الطبقة. ويبرز التداخل بين الطبقتين من العوامل البؤر الساخنة، أي المناطق المعرضة لخطر التأثر، وينبغي أن تشكل الطبقة الثالثة. وينبغي توصيف هذه البؤر الساخنة كذلك بواسطة معلومات إضافية عن تراجع الغطاء النباتي إلى جانب عمليات التحقق الميداني. ومن شأن هذا أن يقدر ما إذا كانت البؤر الساخنة معرضة فقط للتأثر بالجفاف أو ما إذا كانت متأثرة به بالفعل (فعالياً). وأخيراً، يُحدّد تداخل القيم الموجبة لطبقة المناخ مع القيم السالبة للضغط البشري مجال التصحر الموروث.

٧- وأوصى الفريق الاستشاري المخصص بمواصلة تنقيح مجموعة مؤشرات تقييم التقدم المؤقتة التي اقترحت أول الأمر في المقرر ١٧/م-٩ وسبق تنقيحها في المقرر ١٩/م-١٠ (مع الإشارة إلى ICCD/COP(10)/CST/2 (الفرع الثاني - باء))، وذلك لإنتاج مجموعة دنيا من المؤشرات، على النحو المبين في الجدول أدناه. وتمثل المجموعة المقترحة من المؤشرات العالمية المشتركة في مزيج من المؤشرات المتاحة بقياسها/مقاييسها البديلة على النطاق العالمي (كالتغير في حالة الغطاء النباتي) فضلاً عن مؤشرات تغطيتها بالإبلاغ محدودة (كمؤشر الطيور البرية العالمي) أو بقياسها/مقاييسها البديلة ناقصة حالياً (كالتغير في إنتاجية الأراضي). ومن ثم، سيلزم الجمع بين استخدام البيانات الواردة من القنوات/المبادرات القائمة والعمل على وضع حوافز للرصد الإضافي. وينبغي، في هذا العمل، تنشيط و/أو الحفاظ على أوجه التآزر مع عمليات الرصد والتقييم في إطار اتفاقيات ريو الأخرى.

الجدول

التنقيحات المقترحة للمجموعة الدنيا من مؤشرات الأثر المعتمدة مؤقتاً من أجل الأهداف الاستراتيجية ١ و ٢ و ٣ من الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي ١: تحسين سبل عيش السكان المتأثرين

معدل الفقر/الدخل النسبي (بما في ذلك مكون ريفي)

توافر المياه (بما في ذلك إمكانية الوصول إلى المياه للاستعمال البشري والحيواني)

الهدف الاستراتيجي ٢: تحسين حالة النظم الإيكولوجية المتأثرة

التغير في وضع الغطاء النباتي

التغير في إنتاجية الأراضي

الهدف الاستراتيجي ٣: تحقيق فوائد عامة بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر تنفيذاً فعالاً

التغير في رصيد كربون التربة العضوي/إجمالي رصيد الكربون في النظام الأرضي
الاتجاهات في وفرة وتوزيع أنواع مختارة، وبخاصة في إطار مؤشر الطيور البرية العالمي

٨- ولضمان أن تشمل تقارير البلدان الأطراف على حقائق عالمية وعلى حقائق وطنية ومحلية أيضاً، أوصى الفريق الاستشاري المخصص باستكمال المجموعة الدنيا من مؤشرات تقييم التقدم المنسقة عالمياً استكمالاً منهجياً بمعلومات ومؤشرات إقليمية و/أو وطنية و/أو محلية مناسبة (مؤشرات "سردية").

٩- ويمكن استخلاص المؤشرات السردية من التوصيفات السردية المحلية، أي بُدّ موثقة للنجاحات والإخفاقات التي شهدتها موقع معين مهدد بعمليات التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وبإمكان التوصيفات السردية أيضاً، بالإضافة إلى إدراج المؤشرات في الإبلاغ على الصعيد العالمي، أن تشكل قاعدة المعلومات والمعارف اللازمة لفهم عمليات التصحر وتدهور الأراضي والجفاف على الصعيد المحلي.

١٠- وأوصى الفريق الاستشاري المخصص بأنه ينبغي أن تمثل المؤشرات في مختلف الحيزات المكانية (الإقليمية، ودون الإقليمية، والوطنية، ودون الوطنية، والمحلية) لمجموعة من المواصفات المقترحة المحددة للجودة، مثل معايير e-SMART.

١١- وينبغي دعم عملية اختيار المؤشرات وتحديدتها بنموذج مفاهيمي لوصف التفاعلات السببية المهمة. وأوصى الفريق الاستشاري المخصص بإعداد إطار معدل لنموذج القوى الحركية - الضغط - الحالة - الأثر - الاستجابة، مرتبطاً ارتباطاً صريحاً بالأهداف الاستراتيجية الثلاثة ويمكن أن تُميز فيه التأثيرات البشرية والبيئية. ويمكن أن يطلق على هذا الإطار المعدل مؤقتاً اسم "إطار القوى الحركية - الضغط - الحالة - الأثر البشري والبيئي - الاستجابة". ويمكن أن يكون هذا الإطار متطوراً وقادراً على التكيف، وموجهاً نحو الرصد والتقييم، يتيح جملة أمور منها تقييم درجة تنفيذ الأهداف الاستراتيجية وأفضل السياسات للتصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف في البلدان المتأثرة. ويمكن استخدام هذا الإطار في الإبلاغ على مستويات متعددة، وبخاصة عند التركيز على تقييم السياسات، بينما يمكن أن يكون التزويد الفعلي للإطار بالمؤشرات محدداً أيضاً من حيث الدرجة والموقع والغرض.

١٢- وأوصى الفريق الاستشاري المخصص كذلك بالتمكين من الفهم الكامل لديناميات ووظائف النظم عن طريق إطار لفهم عمليات التصحر بالاستناد إلى ديناميات النظم. وسيعتمد إعداد هذا الإطار على ركيزتين: المعرفة النظمية المتاحة لديناميات التصحر، والاستنتاجات الجديدة المستمدة من التوصيفات السردية. وينبغي، في أفضل الأحوال، أن تتيح هذه التوصيفات المعلومات المطلوبة لفهم ديناميات عمليات التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. ويبرز دور إعداد التوصيفات السردية وتحديثها باستمرار بالنسبة إلى بؤر ساخنة

ويؤر باردة تمثيلية في كل بلد كمصدر رئيسي للمعلومات المحلية (الوثائق والمسوح الأرضية) يمكن أن تقاسمه البلدان الأطراف وتستخدمه في التقييمات العالمية.

١٣- ولاحظ الفريق الاستشاري أن الإدماج الكامل لجهود الرصد والتقييم على الصعيدين المحلي والوطني في تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية على المستوى العالمي سيستلزم مشاركة مجموعة كبيرة من الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة من بداية العملية. ويمكن تشجيع ذلك عن طريق جعل اختيار المؤشرات والإبلاغ جزءاً من جهد أوسع لتخطيط التنمية المجتمعية وعملية اتخاذ القرارات المقترنة بها. وينبغي إدماج اختيار المؤشرات وما يقترن بها من متطلبات الإبلاغ في مبادئ توجيهية لتمويل المشاريع، كما ينبغي التخطيط لوضع تدابير لبناء القدرات حيثما دعت الحاجة إلى ذلك.

١٤- وأوصى الفريق الاستشاري المخصص بأن تتضمن عملية موازنة برامج العمل الوطنية إعداد إطار مناسب للرصد والتقييم، تيسيراً لإدماج المعلومات والمؤشرات المحلية/الوطنية في تقييمات التقدم المحرز والرصد والتقييم على الصعيد العالمي.

١٥- وبالنظر إلى أن القضايا التقنية واللوجستية والعلمية تجعل نقل بيانات المؤشرات لتجميعها من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي أمراً صعباً، فقد أوصى الفريق الاستشاري المخصص باستخدام بروتوكول تكامل مشترك، لرفع مستوى المؤشرات، على أن يضطلع المسؤول على الصعيد الوطني بتحديد المواقع وجمع ما يلزم من توصيفات سرديّة مستمدة من الرصد والتقييم على الصعيد المحلي بانتظام لفهم دينامية التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وتعميم هذه المعلومات على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي.

١٦- ولاحظ الفريق الاستشاري المخصص أن النجاح في تنفيذ المؤشرات وإطار التكامل المفاهيمي وآلية الرصد والتقييم/الإبلاغ على النحو المبين في هذه التوصيات سيتطلب برنامجاً واسع النطاق وعملياً لبناء القدرات، بل وقد يتطلب أيضاً تحديثاً لإجراء الإبلاغ الحالي. وأوصى الفريق الاستشاري المخصص باختبار الطرائق والآليات والأطر المفاهيمية ومجموعات المؤشرات المقترحة، ومعاودة تقييمها بانتظام من أجل تقدير جدوى نهج الرصد والتقييم المتطور.